

البيان الختامي للمجلس الوطني

عقدت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد مجلسها الوطني يومي 6 و 7 نونبر 2019 بالرباط في سياق دولي وإقليمي يتسم بالاحتقان السياسي والاجتماعي عنوانه الانتفاض ضد الفساد والنظام الرأسمالي وضد الاستبداد، والمطالبة بالحرية والكرامة والتوزيع العادل للثروات، وفي سياق ازدادت فيه حدة التناقضات والهجوم على مكتسبات الشعوب التي ناضلت من أجل تحرير أوطانها من الاستعمار المباشر مما جعل مجموعة من الشعوب تنتفض ضد القمع والاستبداد في الأردن والجزائر ولبنان والعراق... في نفس الوقت، تواصلت الدولة المغربية هجوما على مختلف الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعب المغربي، حيث لا زالت تعتقل شعوبا بسبب حرية الرأي أو الاحتجاج السلمي (معتقلي الرأي، معتقلي الحراك،...). وأمام هذا الهجوم، لم ولن تبقى مختلف مكونات الشعب المغربي مكتوفة الأيدي، بل أبدعت في أشكالها الاحتجاجية السلمية إما بواسطة الفن النبيل أو اللجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي أو خوض أشكال نضالية سلمية في الشوارع، مما يدل على أن وضع الشعب المغربي لا يختلف عن أوضاع الشعوب في باقي الدول. وفي الوقت الذي ينتظر فيه الجميع من الحكومة المغربية تقديم أجوبة حقيقية وفعلية لمطالب الشعب المغربي، ما زالت هذه الأخيرة مستمرة في زرع قنابل موقوتة في مختلف الميادين (ملف التعاقد، تعذيب المعتقلين السياسيين، الإهمال الطبي، غلاء الأسعار، إلخ...) وتجاهل كافة المطالب المشروعة والائتية وانشغال أحزابها السياسية وباقي الأحزاب بصراع سياسوي ضيق ومهاجس انتخابية بعيدا عن هموم الشعب المغربي، والذي توهمه بمصلحته في الحملات الانتخابية.

قطاع التعليم هو الآخر لم يكن مستثنى من هذا الهجوم الشرس على المواطن المغربي، حيث عرف تنزيل مجموعة من المخططات المجحفة الرامية إلى الإجهاز على القطاع وذلك بخصوصته ووضعها في سوق النخاسة، كالقانون الإطار 17-51 و مخطط التعاقد، دون فتح نقاش مجتمعي حقيقي مع الشعب المغربي، ما يبرز التناقض الصريح بين الشعارات الزائفة التي ترفعها الدولة في مجال التعليم، فبدل الاهتمام بالتعليم باعتباره مدخلا حقيقيا للتنمية ومؤشرا رئيسيا لتقدم الدول، جعلته مختبر تجارب لكل المشاريع التخريبية البعيدة عن الإنسان المغربي وثقافته.

وفي ظل التعاطي اللامسؤول للحكومة ووزارة التربية الوطنية مع ملف الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بعدم فتح حوار حقيقي يفضي إلى الحل النهائي للملف المطلي في شموليته والمتمثل في إسقاط مخطط التعاقد وإدماج جميع الأساتذة في النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية بدل ما ألقته الحكومة من حوارات صورية ومغشوشة هدفها ربح الوقت وتسويق صور مفبركة عن المشهد العام في المغرب، إلا أن التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد استجابت لدعوة الوزارة يوم فاتح نونبر لاستئناف الحوار إيمانا منها بأهميته، لكن العرض الوزاري لم يحمل أي جديد بل أعادت فيه الوزارة فقط عرضها القديم المقدم يوم 13 أبريل و10 ماي، مما يبين باللموس عدم وجود أية نية حقيقية لحل الملف.

عقب جلسة الحواراته، تم عقد جموع عامة إقليمية ومحلية والتي عبرت عن الرفض المطلق لمقترحات الوزارة بكونها مجرد مفاهيم فضفاضة وفارغة المحتوى وتعد قناعا مزيفا لما يدعى بالنظام الأساسي لموظفي الأكاديميات (نظام التعاقد)، واعتبرت أن المماثلة والمطابقة لا حل لها سوى عبر الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية وإسقاط مخطط التعاقد، كما استنكرت بشدة كل التضييقات الممارسة على الأساتذة المضربين والتي تضرب في حقهم الدستوري في ممارسة الإضراب و ذلك باللجوء إلى مساطر إدارية تعسفية فضلا عن الاقتطاع غير القانوني من أجورهم.

وأمام استمرار وزارة التربية الوطنية في نهج سياسة اللامبالاة والاستهتار بالمطالب العادلة والمشروعة لجميع الفئات التعليمية المتضررة (حاملي الشواهد، ضحايا النظامين الأساسيين، المقصيين من خارج السلم، ضحايا الأساتذة المتدربين

فوج 2016،)، واستمرارا للمحطات النضالية التصعيدية التي تخوضها التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وبعد الاستماع إلى تقارير مختلف الجهات وتسجيل الجميع نجاح إضراب يومي 23 و24 أكتوبر، خلص المجلس الوطني إلى البرنامج النضالي الوطني الآتي:

ملاحظات	التاريخ والمكان	البرنامج النضالي
مقاطعة تكوينات فوج 2019.		
جموعات عامة، مجالس إقليمية، مجالس جهوية، مكاتب جهوية سيعلن عن التفاصيل لاحقاً من طرف المكاتب الإقليمية أو الجهوية		استكمال الهياكل التنظيمية المحلية والإقليمية والجهوية
فتح نقاش حول الملف المطلي للتنسيقية وكتابة مقالات رأي حول ذلك		
سيعلن عن تفاصيلها لاحقاً.		ندوة إعلامية وطنية
إشعار مدراء ورؤساء المؤسسات التعليمية قبل 3 دجنبر	يومي الثلاثاء 3 والأربعاء 4 دجنبر	إضراب وطني
سيعلن عن التفاصيل لاحقاً من طرف المكاتب الإقليمية أو الجهوية	يومي الثلاثاء 3 والأربعاء 4 دجنبر	أشكال نضالية موازية: مسيرات جهوية أو محلية...

إننا في التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد ونحن نتابع بقلق شديد الوضع المتردي داخل المنظومة التعليمية بسبب العشوائية والارتجالية وتراكم الملفات الكبرى نتيجة سوء التدبير والتسيير، نناشد كل القوى الحية داخل الشعب المغربي للتكتل من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه في المنظومة قبل فوات الأوان، كما نعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

④ دعوتنا كل الإطارات النقابية والشغيلة التعليمية إلى تجسيد إضراب يومي 3 و4 دجنبر 2019 دفاعاً عن المدرسة العمومية ومجانية التعليم ورد الاعتبار لنساء ولرجال التعليم، ورفضاً لمشروع قانون الإضراب الرامي إلى تكبيل العمل النقابي؛

④ دعوتنا كافة الأساتذة المتدربين فوج الكرامة إلى المشاركة الفعلية في الإضراب الوطني ليومي 3 و4 دجنبر 2019 دفاعاً عن زملائهم المرشحين؛

④ تضامننا اللامشروط مع نضالات التنسيقية الوطنية لحاملي الشواهد؛

④ تجديد رفضنا لمخطط التعاقد أو ما يدعى كذباً "التوظيف الجهوي العمومي"؛

④ رفضنا لما يسمى النظام الأساسي لموظفي الأكاديميات وكل الوثائق التي يؤطرها؛

④ مطالبتنا الدولة المغربية بإدماج جميع الأساتذة في النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية دون قيد أو شرط في أقرب وقت؛

④ مطالبتنا بتمكين الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد من الحركة الوطنية دون قيد أو شرط إسوة بزملائهم الرسميين؛

- ١) مطالبتنا بتمكين الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بالانتقال من سلك إلى سلك، واجتياز مباريات التعليم العالي وتغيير الإطار إسوة بزملائهم الرسميين وتطبيقا لمبدأ المساواة بين صفوف نساء ورجال التعليم؛
- ٢) نرحمنا على كل شهداء الوطن على رأسهم " عبد الله الحجيلي " الذي اغتالته القوات القمعية يوم 24 أبريل بالرباط؛
- ٣) مطالبتنا بالكشف الفوري عن نتائج التحقيق الذي فُتح في مقتل "عبد الله الحجيلي"، واعتبارنا التأخر عن كشف الحقيقة بمثابة تورط جهات مسؤولة داخل الدولة في مقتل الشهيد؛
- ٤) تضامننا اللامشروط مع كل معتقلي الرأي، وكل المعتقلين السياسيين في هذا الوطن الجريح، وإدانتنا لكل أشكال التعذيب الذي تطالبهم داخل السجون؛
- ٥) مطالبتنا بتغليب مصلحة الوطن وترجيح العقل لطي الصفحة السوداء وذلك بحل جميع القضايا الراهنة (حل ملف التعاقد، إطلاق جميع المعتقلين السياسيين، رد الاعتبار للإنسان في العالم القروي، ...)
- ٦) مطالبتنا بالاستجابة الفورية للملفات المطالبة الجهوية والإقليمية (التعويضات العائلية، التعويض عن المناطق النائية والجبلية، التعويض عن المناطق المسترجعة " مديرية طرفاية " ...)، إذ لا يعقل استفادة الأساتذة الرسميين في حين الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد محرومون من هذه الحقوق، وهذا ما يؤكد التمييز الواضح بين الأطر التعليمية؛
- ٧) استنكارنا الشديد للاقتطاعات غير المشروعة التي تطل أجور الأساتذة والأستاذات الذين مارسوا حقهم في الإضراب، واعتبارنا إيها سرقة مكتملة الأركان؛
- ٨) استنكارنا الشديد لعدم صرف منح أساتذة فوج 2019 في بعض الجهات (الداخلة-وادي الذهب، كلميم-واد نون....) و كذلك الاقتطاعات التي طالها ببعض الجهات (جهة الدار البيضاء-سطات...):
- ٩) عزمنا مواصلة النضال حتى تحقيق جميع المطالب المعلن عنها في الملف المطلي، واستعدادنا الدخول في أشكال نضالية غير مسبوقه سيعلن عليها في الوقت المناسب؛
- ١٠) تجديد دعوتنا للإطارات النقابية والحقوقية والسياسية والمجتمع المدني وخاصة جمعيات أمهات و آباء وأولياء التلاميذ الانضمام إلى معركة الدفاع عن المدرسة العمومية ومجانية التعليم قبل فوات الأوان؛
- ١١) دعوتنا جميع الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد إلى الالتفاف والالتحام حول إطارهم الشرعي والتنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وفتح نقاش مع باقي الشعب المغربي حول مخاطر مخطط التعاقد.

فرض عليهم التعاقد



عاشت التنسيق الوطنية الوطنية
للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد
صامدة، مناضلة، ومستقلة.